محضر الجلسة رقم 605

التاريخ: الثلاثاء 20 جمادى الثانية 1429 (24 يونيو 2008)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة مساء.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:
- مشروع قانون رقم 41.07 بتغيير القانون 15.99 القاضي بإصلاح القرض الفلاحي؛
- مشروع قانون رقم 42.07 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تغييره وتتميمه.

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

افتتح جلسة التشريع، جلسة التشريع لدينا مشروعين قانونين:
- المشروع الأول يتعلق بمشروع قانون 41.07 بتغيير القانون 15.99 القاضي بإصلاح القرض الفلاحي المحال على المجلس من مجلس النواب؛
- المشروع الثاني يتعلق ب 42.07 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تعديله وتتميمه، المحال على المجلس من مجلس النواب.

إذا سمحتم أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة، وإلا سنعتبر أن التقرير قد وزع.

الكلمة للحكومة إذا أرادت أن تقدم المشروع...

إذن المشروع قد قدم في اللجنة.

نفتح باب المناقشة: هل هناك من متدخل؟

أعتقد بأنه لدي مسجل واحد وهو المستشار المحترم السيد محمد العقاوي باسم فريق التحالف الوطني.

نقطة نظام؟ تفضل نقطة نظام السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

ثلاث مداخلات: الأغلبية والمعارضة، ثم التحالف اللي طلب باش يدخل، هناك ثلاث مداخلات.

السيد رئيس الجلسة:

الأغلبية لم يعبر أحد عن رغبته في التدخل.

المستشار السيد محمد العقاوي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التحالف الوطني بمناسبة مناقشة مشاريع القوانين الآتية:

1- مشروع قانون رقم 40.07 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق الضمان المركزي؛

2- مشروع قانون رقم 41.07 المتعلق بإصلاح القرض الفلاحي؛

3- مشروع قانون رقم 42.07 المتعلق بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

الواقع أيها السادة أن هذه المشاريع جاءت في وقت مناسب، وكاستجابة من تقييم التوجه الانفتاحي الذي أضحى يشهده المغرب من أجل فتح رأس مال مجموعة من المنشآت والمؤسسات العمومية في وجه الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين، سواء وطنيين أو جانب وسواء في شكل شركات أو أشخاص معنويين بل وحتى في شكل أشخاص ذاتيين أو مستثمرين صغار.

ولعل هذه الثقافة الجديدة التي تسعى الدولة جاهدة من أجل إرسائها وإشعاعها، تطلب قبل كل شيء توفير الإطار القانوني الأسلم وميكانيزمات التحكم الضرورية لضبط أي اختلال قد يصب الأسواق المالية الوطنية، والتي لم تعد في معزل عن الإكراهات والتحديات الأجنبية العابرة للقارات، التي قد تتخذ في مجموعة من الحالات شكل عدوى جارفة قد تضرب في معقل كل الاقتصاديات وخاصة الهاشة منها.

وبهذا التوجه الإيجابي أهنيء الحكومة على فطنتها وسرعة تحركها وملائمة تشريعاتنا الوطنية بالتشريعات الدولية، كما أهنيها بالمناسبة تقديمها لهذه المشاريع دفعة واحدة وذلك نظرا لوحدة التوجه العام والفلسفة الشمولية التي أصبحت تؤطر التوجهات الاقتصادية للمملكة.

لكن النوايا الطيبة ورغبة الحكومة في مسايرة التطور لا ينبغي بحال من الأحوال أن يحجب عليها مجموعة من الإكراهات الموضوعية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والتي أضحت تشكل واقعا ينبغي عدم تجاوز أو القفز على معطياته.

ففيما يخص صندوق الضمان المركزي، أظن أنه كان من أجل التعريف أولا بصلاحية هذا الصندوق ومجالات تدخله، لأن أغلبية المقاولين وخاصة الشباب منهم يجهلونه جهلا تاما، وذلك نظرا لضعف التواصل من قبل هذا الصندوق وقلة مجالات تدخله.

من جهة أخرى، فإننا لازلنا نظن أن من الأفيد خلق تمثيليات جهوية لهذا الصندوق، حتى تستفيد كل الجهات من خدمات، هذا مع توسيع تمثيلية والهيئات الممثلة بداخله يشمل كل الفاعلين الاقتصاديين وخاصة غرف الصناعة والتجارة والفلاحة والخدمات.

كما أننا لا نخفي عليكم تخوفنا من أن تساهم مسطرة التحصيل المقترح في ظل المشروع في نتائج عكسية قد تؤدي إلى تعطيل حركة الرواج الاقتصادي والمبادرة الإنمائية، المبنية أصلا على السرعة والثقة كعاملين حاسمين ومحددين في كل المعاملات الاقتصادية.

أما فيما يخص مشروع قانون رقم 41.07 المتعلق بإصلاح القرض الفلاحي ومشروع قانون رقم 42.07 المتعلق بإصلاح القرض الشعبي، فبالرغم من كونهما جاءا في إطار مادتين فريدتين، فإنهما في العمق يعيدان استجابة شريحة وملائمة منطقية للتشريع البنكي المغربي الذي انخرط هو الآخر في مجموعة من الاستحقاقات والاتفاقيات الدولية.

من تم، فإن الأمر لا يعدو أن يكون عبارة عن تحصيل حاصل ونتيجة منطقية للإصلاحات المالية التي انخرط فيها المغرب مؤخرا، لكن يبقى الأهم هو تغيير العقليات المشرفة على القطاع ودعوتها إلى الانخراط أكثر في تحمل المخاطر وتمويل المشاريع والأفكار البناءة، وكذا مساندة الفلاحين في القطاع الفلاحي وخاصة بالنسبة للقرض الفلاحي، لأنه مؤسسة خلقت بالأساس لهذا الغرض ولتحقيق هذه الغاية.

وعلى أهمية هذا التوجه، أصبحت تفرض نفسها حاليا أكثر من أي وقت، بعد موجة الأسعار الملتهبة التي أصبحت تعرفها الحبوب والمواد الأولية وارتباطها بتعامل السماسرة والمضاربين على المستوى العالمي مما ساهم في خلق مجموعة من الأزمات والقلاقل في مجموعة من الدول.

ولذلك، نرى في فريقنا أن الوقت قد حان في إعادة النظر في أسلوب تعامل الحكومة مع القطاع الفلاحي وآليات تمويله، ولعل القرض الفلاحي كمؤسسة مالية خلقت من أجل الفلاح والقطاع الفلاحي قد تلعب دورا كبيرا في هذا المضمار وتساهم بجانبها في تأطير القطاع وتمويله، ومن تم فنحن نحرص على حضور هذا المعطى الفلاحي والقروي في تعامل هذه المؤسسة وسياستها ودعوتها إلى عدم التخلي عنها واستحضاره في كل برامجها.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق التحالف الوطني سنصوت لصالح هذه المشاريع، وكل مبادرة من شأنها تطوير الاقتصاد أو تحقيق قفزة إلى الأمام وكل تراكم إيجابي لمصلحة الوطن والمواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة باسم المعارضة للأستاذ المهاشي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة مشروع قانون رقم 07.42 القاضي بتغيير القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تعديله وتتميمه، ومشروع القانون رقم 41.07 القاضي بتغيير القانون رقم 15.99 بإصلاح القرض الفلاحي.

ولا يسعني في البداية إلا التنويه بجو التوافق الذي ساد المناقشات داخل اللجنة، حيث تقدمت اللجنة بتعديل يهدف إلى تخفيض السقف الأعلى لمساهمة أي شخص معنوي من 20% إلى 15%، وقد عللت اللجنة هذا التعديل الذي أجمعت عليه كل الفرق، بتمكين الحكومة من تدبير المؤسسة بشكل أفضل والحيلولة دون حدوث الانحرافات، وهو التوافق الذي يمكن تسجيله بارتياح ونتمنى صادقين أن يعم العمل المنسجم كافة المشاريع، فالمعارضة لا تهدف إلى عرقلة العمل التشريعي بل إنها معارضة تهدف إلى تحسين الأداء التشريعي وتسعى لأن تكون قوة اقتراحية.

السادة المستشارين،

تجدر الإشارة هنا بأن المؤسستين المعنيتين تتمتعان بمؤهلات مالية مهمة تمنحها إمكانيات كبيرة للتطور والمساهمة في تمويل الاقتصاد، ونغتنم هذه المناسبة للإشارة إلى الملاحظات التالية:

- أولا: لازالت أسعار فائدة القروض الاستثمارية بالمغرب مرتفعة بالمقارنة مع الاقتصادات المنافسة؛
- ثانيا: لا تلعب المؤسسات المالية الوطنية دورها كاملا في تمويل الفلاحة، إذ لازال هذا التمويل مقتصرا على القرض الفلاحي؛
- ثالثا: تتوفر الأبناك المغربية على سيولة مالية وعلى خطوط قروض مدعومة دوليا، إلا أنها ومع الأسف لا تقوم بتحسيس المقاولات ودفعها إلى الاستفادة من هذه القروض والتمويلات؛
- رابعا: لازالت المدة الفاصلة بين طلب القرض والحصول عليها طويلة نسبيا ولازالت المساطر معقدة في وجه المقاولات؛
- خامسا: إن الفلاح المغربي وبالرغم من الإعفاءات التي اتخذتها الحكومة منذ 2005، لازال يعاني بشكل خاص من استفحال المديونية، لأن المعالجة الحكومية جزئية وترقيعية في حين أنها لا تمتلك الشجاعة للحل النهائي لهذا المشكل.

السيد الرئيس،

نكتفي بهذا القدر ونؤكد على أننا في المعارضة نتعامل مع المشاريع التي نعتبرها مفيدة بالإيجاب، ونحن ملتزمون بالإجماع الذي تحقق داخل اللجنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة للأستاذ السي عبد الحق التازي عن فرق الأغلبية، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على آخر المرسلين وآله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتدخل باسم فرق الأغلبية بمناسبة مناقشة المشروعين القانونين المحالان على مجلسنا من مجلس النواب، ويخصان تغيير القانون القاضي بإصلاح القرض الفلاحي والقانون المتعلق بإصلاح القرض الشعبي للمغرب، ويهدف المشروعان كما أكدت ذلك الحكومة عند تقديمها أمام لجنة المالية إلى مواصلة جهود تحديث الإطار القانوني لتنمية نشاط هاتين المؤسستين، بتمكينها عبر وسائل تشريعية من الانفتاح بواسطة شراكات جديدة مع المستثمرين وخاصة المؤسساتيين.

ونحن نسجل في فرق الأغلبية أن تقديم هاذين المشروعين كانا فرصة جديدة للوقوف على نتائج المجهود المبذول في سبيل الإصلاح المؤسساتي والتقويم المالي الذي عرفه القرض الفلاحي من أجل تعزيز دوره في تمويل القطاع وتحقيق مردودية أفضل والنهوض بمستوى التسيير وإرساء التوازنات المالية.

ولكننا نعتبر في فرق الأغلبية أن تقوية حضور وفعالية "الصندوق الوطني للقرض الفلاحي" يجب أن تنعكس بشكل واضح على التزامه بالدور الأساسي الذي أنشئ للقيام به، وهو خدمة القطاع الفلاحي وصغار الفلاحين في مساعيهم إلى تطوير الإنتاج ووسائله وتحسين المردودية وتمكين القطاع من المساهمة في ضمان الأمن الغذائي، وبصفة أعم في خدمة الاقتصاد الوطني.

إن فتح رأسمال "القرض الفلاحي" برفع سقف مساهمة الأشخاص المعنويين إلى 15% وإلى 5% بالنسبة للأشخاص الذاتيين إذا كان من شأنه دعم الأموال الذاتية وتعبئة موارد مالية جديدة لتمويل القطاع الفلاحي، فإننا في فرق الأغلبية نتطلع أن تكون هذه التدابير بمثابة حوافز لترسيخ المهام الإستراتيجية الموكولة لهذه المؤسسة التي يعني الحفاظ على 51% من أسهمها للدولة، حرص المشرع على مواصلتها لدورها الأول كدعامة أساسية للفلاحة وللفلاحين.

وهنا أفتح قوس (الفلاحة التقليدية هي أساس الفلاحة في بلادنا، عندنا بالطبع الفلاحة الحديثة ولكن الفلاحة التقليديين ما دخلوش في الدورة الاقتصادية، ولذلك كيعملوا عمل من أجل البقاء في الحياة وهذا دور اجتماعي ووكل إلى "القرض الفلاحي" منذ بداية الاستقلال في هاد التوجه)، هذا إذا وزارة الفلاحة بتخطيطها الأخضر ما نجحاتش في خلق مقاولات متوسطة وصغيرة داخل هذا القطاع ديال الفلاحة التقليدية، راه احنا ما غادين نوصلو حتى لشي حاجة، وغادي تبقى لابد وتيخص "القرض الفلاحي" اللي دابا رجع بنك، يعني ما خصوش ينسى هاد المهمة الأساسية اللي هي خدمة يعني ديال الدولة بالنسبة لهاذ القطاع ديال الفلاحة.

لذلك هاد القضية هذه راها أساسية، وكل مغربي مغربي تيخمم هكذا وكيقول بأنه "القرض الفلاحي" إلا ماكانش كيخدم المصلحة ديال الفلاحة الصغار والمتوسطين، راه مابقاش قرض فلاحي، وحتى إلا كان بغى يبقى يتكلف بالفلاحة العصرية، مزيان ولايني خصو يخلق واحد المؤسسة جديدة اللي تبقى كتهتم بالفلاحة التقليدية.

ونفس الحرص نؤكده بهذه المناسبة بخصوص "القرض الشعبي للمغرب"، الذي يهدف المشروع المقدم بشأنه أمام مجلسنا إلى رفع السقف في حصة مشاركة الأشخاص المعنويين إلى 15% والذاتيين إلى 5% مع احتفاظ الدولة بحصة في رأس المال لا تقل عن 51%، إضافة إلى التعديلات الأخرى الرامية إلى إشعار هيئات القرض الشعبي بالمسؤولية في مجال منح القروض وتوحيد التوجه فيما يخص التسيير الإداري بين البنك المركزي للمؤسسة، يخص التسيير الإداري بين البنك المركزي للمؤسسة والبنوك الجهوية.

وهنا ما ننساوش أن البنك الشعبي خلق أو أسس من جديد بعد الاستقلال لصالح الصانع التقليدي اللي لعب واحد الدور كبير في تحرير البلاد، وكذلك بالنسبة للتاجر الصغير اللي لعب حتى هو دور كبير في تحرير البلاد، لذلك هاذ المهمتين بالنسبة لقطاع ديال التجار والصناع التقليديين لابد البنك الشعبي يبقى، لأن هو البنك ديال الصغار معروف ما خصوش يرجع البنك ديال الكبار، خصو يبقى كلك عمل ديال الدولة لتطوير القطاع لا بالنسبة للتجارة الصغيرة والمتوسطة ولا بالنسبة للصناع التقليديين.

هناك بالطبع الحكومة عندها توجه، عندها شي 2015 بالنسبة للصناع التقليديين وعندها القضية ديال "رواج" بالنسبة للتجار، لذلك كيخص لابد البنك الشعبي يبقى كيعمل فهاد الاتجاه.

لقد سجلنا بإيجابية نتائج الإصلاحات المهمة التي قدمت الحكومة معطياتها عند تقديم هذا المشروع، حيث أكدت أن القانون رقم 12.96 ساهم في إبراز الطابع الجهوي والتعاوني للبنوك الشعبية الجهوية، وفي تحويل البنك الشعبي المركزي إلى شركة مساهمة وتقوية استقلالية البنوك الجهوية وتحديث هياكلها وطرق تسييرها.

ونحن من وجهتنا نؤكد على ضرورة مواصلة الدور التاريخي والاقتصادي والاجتماعي لمؤسسة "القرض الشعبي للمغرب" في تلقي الأموال وإسناد القروض ولاسيما في تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعبئة ادخار المواطنين المقيمين بالخارج.

إن فرق الأغلبية حريصة بمناسبة مناقشة هذا المشروع على الدعوة إلى استثمار الإصلاحات المعلنة ونتائجها الإيجابية لتقوية الحضور الداعم للاقتصاد الوطني، وخاصة للمؤسسات الناشئة وللمقاولين الطموحين للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد، عبر توفير فرص الشغل وتحقيق المزيد من إنتاج الثروات في قطاعات التجارة والصناعة بكل أنواعها والخدمات والبناء.

وختاما، فإننا باسم فرق الأغلبية، إذ ننوه بتجاوب الحكومة مع التعديلات والآراء التي عبرنا عليها في اللجنة، نؤكد اقتناعاتنا بضرورة جعل مقتضياتها سندا لادوار الإستراتيجية المسطرة من مؤسستين كبيرتين تقع على عاتقها أمانة ودعم تمويل وتطوير الاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بالقرض الفلاحي أو القرض الشعبي للمغرب.

ونحن على يقين أن الحكومة تقدر بكامل المسؤولية دور الدولة في تتبع ورعاية مثل هذه المؤسسات لتكون مؤهلة للاضطلاع بمسؤوليتها على أحسن وجه.

ولذلك، فإننا لا نتردد في إعلان تصويتنا الإيجابي على هذين المشروعين، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بعد انتهائنا من المناقشة ننتقل مباشرة إلى عملية التصويت.

بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بالقرض الفلاحي: مادة فريدة.

الموافقون = الإجماع؛

أعرض المشروع برمته على التصويت:

الموافقون = الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع قانون رقم 41.07 بتغيير القانون رقم 15.99 القاضي بإصلاح القرض الفلاحي، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب بالإجماع.

ننتقل إلى المشروع الموالي، يتعلق الأمر بمشروع إصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تعديله وتتميمه.

الموافقون = الإجماع؛

المشروع برمته:

الموافقون = الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 42.07 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96، القاضي بإصلاح "القرض الشعبي للمغرب"، كما تم تعديله وتتميمه المحال على مجلس المستشارين من طرف مجلس النواب.

بهذا سنكون قد صادقنا على هذين المشروعين وانتهى برنامج هذه الجلسة التشريعية.

وشكرا للجميع، ورفعت الجلسة.